

كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

فى دلائل النبوة و المعاد و دلائل الربوبية بأمر و زعموا أنها أدلة و هي عند التحقيق ليست بأدلة و لهذا يطعن بعضهم فى أدلة بعض .

وإذا استدلوا بدليل صحيح فهو مطابق لما جاء به الرسول و إن تنوعت العبارات .
و لهذا قد يستدل بعضهم بدليل إما غير صحيح فيطعن فيه آخر و يزعم أنه يذكر ما هو خير منه و يكون الذي يذكره دون ما ذكره ذاك و هذا يصيبهم كثيرا فى الحدود يطعن هؤلاء فى حد هؤلاء و يذكرون حدا مثله أو دونه .

و تكون الحدود كلها من جنس و احد و هي صحيحة إذا أريد بها التمييز بين المحدود و غيره و أما من قال إن الحدود تفيد تصوير ماهية المحدود كما يقوله أهل المنطق فهؤلاء غالطون ضالون كما قد بسط هذا فى غير هذا الموضع و إنما الحد معرف للمحدود و دليل عليه بمنزلة الإسم لكنه يفصل ما دل عليه الإسم بالإجمال فهو نوع من الأدلة كما قد بسط هذا فى غير هذا الموضع .

إذ المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الطريق المفيد للعلم و اليقين كالتى بينها القرآن و بين ما ليس كذلك من طرق أهل البدع الباطلة شرعا و عقلا